جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
فكر سياسي غربي حديث
المرحلة الثالثة
مدرس المادة: أ.م.د. مؤيد جبير محمود

النزعة الكليانية والاشتراكية الغربية الرائدة

هيجل والكليانية السياسية الغربية

لم تتميز حياة فردريك هيجل (١٧٧٠– ١٨٣١) بأحداث بارزة، فقد كان بشبابه ميالاً للصوفية، وبعد انتهاء دراسته عمل في تعليم الفلسفة كمعلم خاص حتى مماته. كان هيجل في شبابه يزدري دولته بروسيا ويعجب بنابليون الى حد أنه ابتهج بالنصر الذي حققه على بروسيا، ولكنه أصبح في أواخر حياته وطنياً موالياً لدولته.

طبيعة الدولة عند هيجل

يتميز المجتمع المدني عند هيجل بهيمنة الشقاق والتنازع على علاقات أفراده وجماعاته المتعارضة لأن المصالح الفردية هي وحدها التي تسوده وتهيمن عيه في حين أن الصالح القائم لم يكن قائما الا من وراء ظهر الفرد او بعده. وكان يرى بان العقل يظل مجردا لا سلطان له على الواقع الموضوعي طالما ان الاشياء في حد ذاتها بمنأى عن قدرته

لذاك تمسك هيجل في عهد مبكر من حياته بالرأي القائل بأن النظام القائم على الشقاق والتنازع بين الافراد والجماعات المتعارضة ينبغي أن يحل محله شمول حقيقي يتجسد في مجتمع تمتزج فيه كل المصالح الخاصة والفردية وتتكامل وتندمج في كل واحد.

وهو يعتقد بأن الوحدة الوحيدة التي يمكن تحقيقها بين اصحاب الملكية الفردية الخاصة هي الوحدة المصطنعة لنظام قانوني يطبق على نحو شمولي ويحول الدولة والمجتمع الى مؤسستين مكرستين من أجل خدمة المصالح الخاصة، والدولة التي تصبح فيها المصالح الخاصة المتعارضة مسيطرة على هذا النحو في كل الميادين لا يصح أن تسمى مجتمعاً مشتركاً بالمعنى الصحيح، فضلاً عن إن الصراع من أجل استغلال سلطة الدولة لخدمة الملكية الخاصة يؤدي إلى تحلل الدولة ويجلب لسلطتها الدمار عد حد قوله.

في كتابه **(أصول فلسفة الحق)** يرفض هيجل نظرية العقد الاجتماعي لأن من الخطأ في نظره القول ان لدى الناس حرية الانفصال او عدم الانفصال عن الدولة، والأصح القول إن من الضروري أن يوجد كل شخص في دولة، ف هيجل يرسم مساراً للتطور التاريخي يمر بمرحلة تفترض تجمعاً واعياً للأفراد الذين نظموا على مستوى من تقسيم العمل على أن تكون هذه الخطوة نحو الاشتراكية في الحياة الاجتماعية.ويعرض هيجل ثلاثة انواع من الحكم: الأول يتميز بانه ذو طبيعة فوضوية، لأن ما يحكمه المجموع الاعمى اللا واعي لإشباع الحاجات. ثم يأتي بعد النظام الثاني للحكم الذي يصفه هيجل بأنه نظام ذو طبيعة عادلة يتحقق بإيجاد التوازن بين التناقضات والعداوات القائمة في نطلق علاقات الملكية السائدة، ولن تتحقق الحرية في ظل هذا النوع من الحكم، لأن الحكومة لا تستطيع التخلص من النزاعات القائمة بين المصالح الخاصة. أما النظام الثالث للحكم يفترض هيجل قيامه على الانضباط شبه العسكري.

وعلى هذا الأساس يهاجم هيجل نظرية القانون الطبيعي بأنها تبرر في رأيه كل الاتجاهات الخطرة الهادفة إلى اخضاع الدولة للمصالح المتعارضة لمجتمع النزعة الفردية، كما يهاجم أيضاً نظرية العقد الاجتماعي بأنها لا تدرك إن من المستحيل أن يكون الصالح العام مستمداً من افراد متنافسين متنازعين.

طبيعة نظام الحكم عند هيجل

سعى هيجل إلى جعل الدولة التسلطية بديلاً عن الدولة الليبرالية التي يتميز بها المجتمع المدني، فكان من الطبيعي أن يعارض الديمقراطية التي تمثل الوجه السياسي للمجتمع المدني الليبرالي.إن الديمقراطية في نظر هيجل تبدو متسمة بالمثالب التي عانت منها ديمقراطية دولة المدينة الاغريقية التي كان على الفرد فيها أن يستسلم للأغلبية ذات الطبيعة العارضة أو المؤقتة مما يعني عجز هذه الديمقراطية عن تجسيد الوحدة النهائية بين الفرد والكل. ويتحكم في موقف هيجل المعارض للديمقراطية موقفه السلبي من الشعب الذي يمثل ركيزتها الأساسية، فهو يميز بين تحديده للشعب وموقفه منه.أكد هيجل إن الشعب هو ذلك الجزء من الدولة الذي لا يعرف ما يريد

وتكون مواقفه وسلوكياته فطرية وخالية من العقل بقدر ما هي عنيفة وفظيعة، وربما لذلك كان يحرص على وجود قبضة قوية تحكم الكتل الجماهيرية.

وخلاصة ما تقدم، أن هيجل باعتماده في فلسفته على مبدأ الكلية انتهى إلى تمجيد الدولة بوصفها التجسيد الكامل والفعلي لهذه الكلية ومن ثم الاقرار لهذه الدولة بالهيمنة الكاملة على الأفراد كبديل لحالة فوضى الإرادات الفردية المنعزلة،

المصادر:

١- عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.
٢- كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر النهضة، ج١، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٣- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.
٤- كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر الاصلاح الديني، ج٢، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٥- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولجيات-القرن ٧-١٩، ج٢، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.